الأمم المتحدة

A/69/859–S/2015/239

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 April 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجَّهة إليكم من السيد محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. هاليت شفيق
الممثل الدائم

140415 140415 15-05472 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك والمعمَّمة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/69/829-S/2015/197)، والتي تتضمن مرة أخرى تأكيدات كاذبة مماثلة للتأكيدات الواردة في رسائله السابقة. ولوضع الأمور في نصابها، أود أن أوجه انتباهكم مجددا إلى الحقائق التالية.

فردّاً على المزاعم بشأن ما يسمى ”خروقات تركيا لقواعد الملاحة الجوية الدولية“ و ”انتهاكاتها للمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص“، أود بادئ ذي بدء أن أؤكد مجددا أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بمعرفة وموافقة تامتين من السلطات المختصة في الدولة، وليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية أو سلطة من أي نوع عليها. فهيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة المختصة الوحيدة التي تقدم خدمات الملاحة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها.

كذلك، فإن الادعاء الذي أثير في الرسائل المذكورة في ما يتعلق بالموانئ القبرصية التركية، لا أساس له من الصحة أيضا، لأن الإدارة القبرصية اليونانية لا ولاية لها على شمال قبرص، ولا حق لها في التدخل في شؤونه. وهذا يشكل محاولة أخرى تهدف إلى تشويه الوقائع والحقائق المتعلقة بالجزيرة. وكما جاء في رسائلنا السابقة، فإن هذه المزاعم تستند إلى ادعاء باطل وغير مشروع مفاده أن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تمتد على الجزيرة بكاملها، بما في ذلك إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص، ومجالها الجوي الوطني، ومياهها الإقليمية. وهذا الزعم الأجوف من الجانب القبرصي اليوناني يتجاهل الحقائق الراهنة في أرض الواقع، أي وجود دولتين مستقلتين على جزيرة قبرص، تتمتعان بالحكم الذاتي وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما في ما يتعلق بالادعاءات الزائفة المتكررة بشأن مطار إركان في الشمال، فينبغي التشديد مرة أخرى على أن مركز المراقبة الجوية والمطار المتقدمين تكنولوجياً في إركان بشمال قبرص ما فتئا يقدمان خدمات الملاحة الجوية المنتظمة والموثوقة والمأمونة منذ أن رفض الجانب القبرصي اليوناني في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الملاحة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة، تمشيا مع سياسة العزل التي ما زال يفرضها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك الوقت، تجري جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية

لشمال قبرص بكامل معرفة إدارة الطيران المدني التابعة لها وبترخيص منها، وليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية أو سيطرة عليها.

ويستوفي قانون الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلق بسلامة الملاحة الجوية جميع معايير وتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي، بما يوفر ملاحة مأمونة وسريعة للطائرات التي تهبط في مطار إركان أو تقلع منه، وكذلك للطائرات التي تستخدم المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وجميع المطارات في شمال قبرص تستوفي تماما المعايير الدولية، وتُخصَّص لها الاستثمارات اللازمة التي تمكّنها من مواكبة التكنولوجيا المتطورة. وقد ارتفع عدد مراقبي الحركة الجوية، تمشيا مع ازدياد عدد الرحلات الجوية على مر السنين، ويتعاون مركز المراقبة الجوية في إركان على نحو منتظم ووثيق مع مركز المراقبة الجوية في أنقرة من أجل كفالة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة بشكل آمن. وفي عام ٢٠١٤ وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان ما يناهز ٠٠٠ ٢٥٠ ٣ راكب، في حين يتوقع أن يبلغ هذا العدد ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ راكب في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، استخدم ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥ طائرة مطار إركان في عام ٢٠١٤ للوصول والمغادرة واستخدمت ٠٠٠ ٢٠٠ طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي. ويتوقع أن يبلغ هذان الرقمان نحو ٠٠٠ ٢٧ و ٠٠٠ ٢١٠ تباعا، في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتقيد بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية، بما يتماشى تماماً مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وأنه مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة المهمة جدا.

والمحاولات المستمرة التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني، بإصداره البيانات الكاذبة التي كثيرا ما يكرِّرها، بهدف إضفاء الشرعية على ”جمهورية قبرص“ التي زالت منذ زمن طويل، هي محاولات لا طائل منها لأن الشعب القبرصي التركي لن يرضخ أبدا لمطالبهم الجائرة. ومما يمكن أن يسهم حقا في تنقية الأجواء في الجزيرة أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن تخويل نفسه حقوقا ومسؤوليات ليست له قانونا، وأن يكف عن أعماله العدائية التي تستهدف الشعب القبرصي التركي. وفضلا عن ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مرة أخرى بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي لا تركيا، وأن استمرارها في إنكار حقوق القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة لا يبشر بالخير بشأن احتمالات التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع في قبرص وفقا للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، والتي تتوخى قيام شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكوَّن من دولتين متساويتين في المركز.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الجانب القبرصي اليوناني إلى وقف مناوراته الدعائية التي لا تخفى على أحد والعودة إلى طاولة المفاوضات، من دون أي شروط مسبقة، كما دعا إلى ذلك أيضا القرار الأخير لمجلس الأمن بشأن قبرص ٢١٩٧ (٢٠١٥)، لكي يتسنى تحقيق تسوية شاملة عادلة دائمة في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تقومون بها في قبرص، دون مزيد من التأخير. ونحن ملتزمون من جهتنا، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، بالحفاظ على موقفنا الإيجابي والبنَّاء، ونشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على انتهاج مسار مماثل.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا
الممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص